

البرلمان والتنمية في الجزائر ... أي مستقبل؟

الأستاذ نور الصباح عكنوش

أستاذ مساعد "أ" - كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة:

إن من بدهة القول أن سؤال التنمية أصبح مركزيا في النقاشات الفكرية ذات الصلة بالجزائر الاجتماعي والسياسي داخل مؤسسات الحكم وخارجها في إطار مجموعة قيم ومعايير ذات نسق يؤثر في بناء الدولة الحديثة ولعل تفكيك الفكر البرلماني في الجزائر يضعنا في صورة تراكم نظري يسمح لنا بمقاربة نقدية للعلاقة بين البرلمان والتنمية بأبعادها المختلفة.

كما قلنا إذن ترتبط عمليات التنمية وتحديث المجتمع والدولة بقضية مركزية هي قضية السلطة ونمط الحكم في إطار مجموعة مؤسسات تقوم بأدوار محددة وتنتج قيم معينة.

إن تبلور الظاهر البرلماني (Le parlementarisme) في القرن التاسع عشر ثم تطورها في القرن العشرين جاء استجابة لهذه الحقيقة التاريخية فمن خلال ذلك أصبحت السلطة التشريعية تشخيصا للإرادة العامة في التشريع والمشاركة السياسية وهو ما تعزز بظهور فواعل جديد تعيد بناء الأطروحات الحداثية الوستفالية بشكل يدعم دور البرلمان في تحديد وتفعيل السياسات العامة حتى تلقى قبولا من طرف المجتمع.

من هذا المنظور اتسع مجال التشريع ليصل في الوقت الراهن لمستويات تحليل جديد تمس بنية ووظيفة وبيئة البرلمان، وبالتالي أداء النظام السياسي بصفة عامة، في إطار تحول العقلانيات من لماذا نشرع إلى كيف نشرع؟ وهو ما نحاول تحديده من خلال مقارنة الحالة الجزائرية بالنظر إلى الطبيعة الثنائية (Bicaméral) للنظام البرلماني، والتي من المفروض نظريا أن تخفف النزاع بين الحكومة والبرلمان في إطار مقولة

مونتيسكيو "السلطة تحدّها السلطة" من جهة و تساهم في عمليات التنمية المستدامة من جهة ثانية.

إن الإشكالية المطروحة في هذا الإطار التحليلي تتجه نحو تحديد موقع البرلمان في معادلة التنمية من خلال السؤال المركزي التالي: إلى أي مدى تستطيع السلطة التشريعية في الجزائر تفعيل الأداء التنموي للحكومة بما يتكيف مع المفاهيم الجديدة ذات الصلة كالحكم الرشيد، هندسة القانون وحتى خصوصية القوانين؟

أ- إستمولوجيا الدولة في الجزائر:

نعلم أن دور الدولة الوستفالية في القرن 19 كان محصورا في توطيد الأمن، إرساء العدل وغيرها من المهام ولكن الدولة في القرن 20 اضطرت وفق الأطروحات الكنزوية للتدخل في كثير من الميادين وبأساليب متنوعة أثبتت في نهاية السبعينات فشلها لأسباب هيكلية وسياسية مما أدى بالعديد من النخب النيوليبرالية في الثمانينات لتبني مبادئ مستمدة من القطاع الخاص و أدبيات الاقتصاد السياسي الجديد⁽¹⁾.

في هذا المنظور وجدت الدول الانتقالية نفسها أمام سؤال كبير فحواه مدى قدره النظام السياسي بكل مستوياته خاصة التشريعية على التكيف في ظل عدم توفر الشروط التاريخية والموضوعية لتحقيق ذلك؟

إن مفهوم الدولة في الغرب يستند إلى تراث لغوي ومعرفي ترمز فيه الدولة إلى حالة ثبات أو استقرار (Etat) - (State)، في حين نجد مفهوم الدولة في ثقافة العالم الثالث عموما والثقافة السياسية والاجتماعية العربية خصوصا يدل أو يوحي بمعنى التداول من دال، يدول، دولة أي من حيث الدلالة اللغوية فهو يرمز للتغيير والتحول، ومرد ذلك من الناحية المعرفية عدم وجود نظرية للدولة في الفكر السياسي العربي منذ حادثة صفين.

في هذا الإطار لم يرد في القرآن الكريم مصطلح الدولة بشكل محدد في حين نجد مصطلح الأمة تردد كثيرا سواء في النص القرآني أو في الأدبيات الوضعية وقد لفتت هذه القضية نظر المفكر مارسيل بوازار الذي انتهى للقول أن فكرة الأمة خاصة بالإسلام⁽²⁾، لكن ليس بالمعنى الغربي العرقي أو القومي.

يصعب إذا وضع مفهوم الدولة - الأمة ضمن انساق لغوية وفكرية أصلية أو بتعبير آخر يصعب تأصيل هذا المفهوم العقلاني والحداثي في بيئة تقليدية وعرفية تعتمد على الاتصال الشفوي وقيم القبيلة أكثر من اعتمادها على النمط المكتوب والقواعد الرسمية في التفاعل الاجتماعي.

إن هذا التحدي النظري يواجه دولا مستقلة حديثا كالجائر والتي يبدو أنها فشلت في استيعاب هذه المتغيرات مما أحدث قطيعة فكرية جعلت المواطن ينظر إلى الدولة ككيان خارج عن إرادته ويتصورها في إطار مفهوم "البايك" أو "السيستام"، وجعلت أيضا النخب السياسية تخلط على مستوى الخطاب بين مقولات الدولة، السلطة، الشعب، الحكومة والبرلمان وغيرها مما يدل على ظهور أزمة مفاهيم عميقة نتيجة صعوبة توطين مفهوم الدولة ومؤسساتها المعيارية في البيئة المحلية التقليدية التي تستند إلى العصبية لا إلى القانون.

في النظام السياسي الجزائري، لا يوجد أي تنوع في مجموعة النخبة المشكلة لظاهرة الدولة بعد الاستقلال، بل إن المجموعات التي مثلت بنية النظام السياسي الرسمي، وتلك الواقعة خارجه، والتي يفترض أن لها تأثير على صنع السياسات، قد تداخلت لكي تشكل كيانا نخبويا واحدا، ويعني هذا أن ممارسة السلطة لم تعد تعكس عمليات تنافس مجموعات النخبة، بل أصبحت تعكس تركيزا للسلطة داخل مجموعة واحد.

في هذا الإطار تصبح آليات الانضمام إلى صفوف النخبة وآليات صنع السياسات، ضرورية لضمنا علاقات القوى أو ديناميات السيطرة داخل هذا النسق.

إن النخبة السياسية قد تمكنت من تأمين مركزها والحفاظ عليه منذ الاستقلال، ليس بامتلاكها أية آلية عسكرية أو ثقافية بتعبير أنطونيو غرامشي، وليس نتيجة قدرتها على ممارسة سيطرتها السياسية على عملية صنع القرار، وليس أيضا بسبب تمثيلها مصالح مجموعة اجتماعية أو سياسية معينة من الناخبين، بل لأن النخبة السياسية الجزائرية قد تمكنت من الحفاظ على وضعها وتأمينه نتيجة أسباب تتناقض مع تلك التي تحكم عملية صعود النخب أو أفولها.

إن النخبة الجزائرية نجحت في الاستمرار في مركزها السياسي بسبب سلبيتها وحيادها الإيديولوجي وطبيعتها البيروقراطية⁽³⁾، مما أثر على دور البرلمان الذي بقي على الهامش بدل الانتقال إلى المركز بنويوا ووظيفا.

لم تخضع آليات الدخول إلى الأجهزة السياسية للدولة في الجزائر وخاصة البرلمان في فترة ما بعد الاستقلال لعملية التنافس أو التعبئة بين الجماعات المختلفة ويعني ذلك أن أعضاء البرلمان، لم يحتلوا مواقعهم داخل النخبة السياسية استنادا إلى أي قاعدة أو قوة منظمة خاصة بهم سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فأعضاء النخبة السياسية الجزائرية إما يعينهم رئيس الجمهورية مباشرة في الحكومة، أو ينتخبون في البرلمان بسبب عضويتهم في محيط رئاسة الجمهورية أو في تكتلات ذات صلة،

ولهذا فإن ولاءهم يكون لهذا الرئيس شخصيا ومسؤوليتهم تكون تجاهه فقط، ولهذا استمرت العملية تاريخيا على هذا النحو رغم تغير نمط الحكم شكليا وتحول طبيعة البناء التشريعي في دستور 1996.

إن دراسة الحالة السياسية في دولة كـالجزائر، لا يمكن أن تتم من خلال دراسة تنظيم الجماعات الرسمية وتوزيع القوّة والنفوذ بينها ذلك أن المبادئ الأساسية لتنظيم الجماعات الرسمية والتعددية السياسية هي مبادئ غائبة عن المشهد السياسي المعاصر في الجزائر، وإلى غاية صدور دستور 1989 على الأقل كانت العلاقات والجماعات غير الرسمية المتمثلة في المجموعات (مجموعة وجدو، مجموعة القبائل، مجموعة الشمال القسنطيني مثلا الخ...) وعلاقات المنفعة المتبادلة، هي التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة وبنية النظام السياسي في الجزائر أو بتعبير آخر "النومونكلاتورا"، مما يفسر هيكلية استمرار النخبة ويقاؤها، بغض النظر عن اختلاف توجهات السياسية التي تتولى تنفيذها.

يعني ذلك أن التغيرات الفردية التي تحدث داخل النخبة بسبب التغيرات الوزارية المتعاقبة تنفيذيا والانتخابات التشريعية الدورية برلمانيا لست في الحقيقة سوى إعادة توزيع أعضاء النخبة في أجهزة الدولة المختلفة فمن والي وأمين عام للوزارة إلى الوزير إلى السفير وهكذا، حيث يظل هؤلاء داخل الدائرة النخبوية الأوسع بالرغم من تقلدهم مناصب سياسية مختلفة، أو عودتهم إلى المصادر الأصلية لتجنيد أفراد النخبة التي تعود لكي تمد النخبة من جديد بالعناصر اللازمة.

هذا وبفضل علاقات المنفعة المتبادلة التي يقيمها أعضاء النخبة داخل النظام السياسي مع الشخصيات الهامة والبارزة التي تقيم بدورها علاقات منفعة وثيقة مع رؤس الجمهورية نفسه يضمن هؤلاء بقاؤهم في الدائرة النخبوية الأوسع من طريق تنقلهم بين مختلف المناصب النخبوية.

هكذا نجد أن المعينين أو كبار البيروقراطيين الذين استطاعوا من خلال شبكات العلاقات غير الرسمية أن يتقلدوا مناصب تنفيذية، عادة ما ينقلون كما أشرنا من هذه المناصب إلى الوزارة، ثم منها إلى البرلمان والعكس مما انعكس على فعالية المؤسسات الدوتنية وخاصة المؤسسة البرلمانية. ولنا أمثلة على ذلك من خلال شخصية السيد راجح بيطاط رحمه الله كوزير دولة ثم رئيس البرلمان مما يدل أن الظاهر البيروقراطية في الجزائر أقوى من الظاهر البرلمانية.

ب- ديمقراطية العملية التشريعية:

لقد جاء في نص المذكرة الإيضاحية المنشورة بتاريخ 12/05/1996⁽⁴⁾ تبرير أو تفسير لإنشاء مجلس الأمة من خلال القول أن وجود الغرفة الثانية المعترف بها في جميع الأنظمة الديمقراطية يرمي في بلادنا إلى مضاعفة مجال التمثيل الوطني عن طريق ضم منتخبي الجماعات المحلية والكفاءات والشخصيات الوطنية وبالتالي ضمان استقرار الدولة واستمرارها خاصة بعد الأزمة الأمنية في التسعينات.

هذه الهيكلية الازدواجية للنظام البرلماني كانت تهدف لدعم النظام السياسي بآليات تعميق دراسة القوانين ومراجعة أعمال الحكومة، في ظل تبني موازي للنظم الازدواجية القضائية في دستور 1996 (المادة 152) وذلك نحو السعي لتوازن مؤسساتي من جهة وإدخال أساليب جديدة في إدارة الدولة من خلال اعتماد النظام الجهوي أو "الجهونة" للتسيير المحلي من جهة أخرى، حيث يضمن مجلس الأمة في هذا السياق التساوي في التمثيل بين الولايات الكبيرة والصغيرة مما يحقق نظريا رشادة في الحكم.

على هذا المستوى أمكن القول أن البرلمان يفتح مجالات جديدة لتفعيل وظيفة التشريع مما يلبي حاجيات التنمية نظريا، لكن الأمر يصطدم بإشكالية مفهوم العملية التشريعية في حد ذاتها وهو مفهوم يصبح قابلا للنقاش عندما تتأثر النصوص القانونية بالقراءات السياسية، حيث يبقى مثلا حق المبادرة والتشريع للغرفة الثانية غير واضح بين القانون العضوي (99-02) ومواد دستور 1996، مقارنة بحق المجلس الشعبي الوطني في المبادرة والتعديل.

هنا تبدو حداثة التجربة الجزائرية البيكاميرالية واضحة في جعل التفاسير السياسية لعمل البرلمان تغطي على القواعد الدستورية مما يؤثر على أداءه في مواجهة السلطة التنفيذية التي تتمتع بسيادة واحدة بينما تتوزع السيادة المنصوص عليها في المادة 98 من الدستور على غرفتي البرلمان بشكل متساو أحيانا ومتباين أحيانا أخرى وهو ما قد يؤدي إلى نقل النزاع أو الصراع المفترض بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية إلى داخل السلطة التشريعية نفسها بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. من هذا المنظور تصبح آليات الحكم الراشد غير فعالة لأنها تقوم على التعاون بين السلطات وليس الاستحواذ عليها.

إن عدم مأسسة النظام السياسي (Institutionnalisation) في الجزائر لأسباب تاريخية تمتد إلى أزمة الحركة الوطنية منذ منتصف القرن العشرين أدى إلى غياب نسق واضح من القيم واختلافات بل إختلالات في البنى والوظائف التشريعية والتنظيمية

وجعلها ذات طابع انتقالي، مما أدى إلى ما يسمى في العلوم السياسية بقانون انغلاق النظام السياسي حسب نموذج كريزي⁽⁵⁾.

وذلك في وقت يتطلب فيه نظام ازدواجية البرلمان دعم السلطة التشريعية على مستوى الغرفتين باختصاصات أكبر حتى لا تصبح قرارات البرلمان إدارية تعبر عن مصالح معينة ولا تعبر عن حاجيات ومتطلبات المجتمع.

إن تعريف المؤسسة (Institution) في الفقه الإداري الفرنسي يضعها في صورة هيكل وظيفي يقوم على مدى قبول أو استجابة أفراد المجتمع له كتنظيم وكفكرة⁽⁶⁾، وهو تعريف يضعنا أمام أزمة نظرية في تصور مؤسساتي لبرلمان حقيقي موجود في الواقع الجزائري منذ أزمة المجلس التأسيسي الأول للبلاد وواقعة دستور 1963 الذي تم إعداده في قاعة سينما خارج البرلمان. مما أدى إلى افتقاد البرلمان في الجزائر للخاصية التراكمية فالحياء التشريعية تطورت على ثلاثة مراحل متباعدة بينها فواصل تاريخية أعادت تطورها الدستوري:

- مرحلة 1963-1965.

- مرحلة 1976-1991.

- مرحلة 1996-2010.

وذلك في وقت كان العالم يعرف تحولات مستمرة في مجال التشريع والإصلاح الإداري لجسم الدولة في إطار المفاهيم الأنجلو ساكسونية التي تسوق لمقولات إعادة اختراع الدولة من خلال التنفيع الدائم لدور المجتمع المدني وقوى السوق.

ج- التحولات النظرية:

إن البرلمان ليس وحده تحليل وحيد في مجال الدراسات التشريعية الحديثة في ظل ظهور مفاهيم، القطاع الثالث، الدولة الفاشلة، والشبكية والتي تنشأ نتيجة عجز مؤسسات الدولة عن القيام بمهامها الأصلية.

في هذا السياق يصبح التحليل البيروقراطي محدودا ويبدو العمل من خلال مفهوم الشبكات ضروري لتحليل بل وتنظيم العديد من مجالات نشاط المجلسين لكن هذا مرتبط بوجود إرادة سياسية في دعم أداء البرلمان على هذا المستوى، من خلال:

- وضع سيناريوهات مستقبلية بديلة للسياسات العامة القائمة.

- دور رقابي على صنع القرار.

- فتح المجال أمام الباحثين المتخصصين في ميادين متعددة خاصة على مستوى مجلس الأمة، مع الحفاظ في هذه النقطة على حدود الفاصلة بين وظيفة المجالس

المتخصصة الفنية كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس المنتخبة في مسألة الاختصاصات والصلاحيات.

إن هناك تحول في أدبيات التنمية البرلمانية أو التشريعية نتيجة زيادة الطلب عليها مما أدى إلى التحول في وظائف البرلمانات على غرار ما حدث في أستراليا من خلال إشراك البرلمان كسلطة تشريعية في تفعيل الوظيفة العامة من خلال قانون 5 ديسمبر 1995⁽⁷⁾.

والأمر من هذا المنظور يشبه ثورة في الدراسات البرلمانية، في وقت مازال دور وعمل البرلمان الجزائري في مجال التنمية غير معروف وغير محدد من حيث:

1. تحديد أدوار الأمانة العامة للمجلس، مكتب المجلس، لجان المجلس، الكتل البرلمانية ومدى التنسيق فيما بينهما في وضع سياسة عامة.
2. عدم وضوح النظام السياسي الذي يعمل فيه البرلمان، وضعف هذا الأخير نتيجة ترقيبات دستورية لا دخل له فيها.
3. ضعف الظاهرة الحزبية.

وهو ما يعني أن البرلمان في الجزائر مازال محل نقاش لأنه يفتح المجال أمام قضايا أكبر كالشرعية على سبيل المثال لا الحصر، ومساهمته في تفعيل النظام السياسي ضئيلة لأن هذا الأخير بكل بساطة يتعامل مع المؤسسة التشريعية بحذر شديد لأسباب تاريخية، سياسية، ومصالحية، منذ الاستقلال تتعلق في مجملها بالنموذج البونابرتي للدولة الوطنية. التي يحكمها جيش من الإداريين الغيورين على صلاحياتهم التنفيذية وسلطتهم المركزية ويرفضون التنازل عنها لصالح قوى أو مؤسسات أخرى تعطي ديناميكية للتنمية الوطنية.

يمكن التركيز هنا في التحليل على نموذج المهندس الفرنسي "دو بارنيس" الذي تبنته الجزائر في مجال الصناعات المصنعة كآلية للتنمية الوطنية في السبعينات وذلك بشكل سلطوي يرفض باقي عناصر النظام السياسي.

تبعا لذلك تدل نسبة المقاطعة في الانتخابات التشريعية الأخيرة أن هناك أزمة تتجاوز الأطر النظرية للتحليل وتتعداها إلى مصداقية النشاط النيابي في حد ذاته أمام غياب آليات حقيقية لتطوير أداء البرلمان واستيعابه في عملية سياسية ديمقراطية ناجحة بدل تكييفه في دور إضفاء الشرعية أو التعبير عن توازنات داخل السلطة وداخل المجتمع كمتغير القبلي، العرش، الجهة والتي اخترقت النظام الانتخابي.

مع تبلور عنصر "المال السياسي" أصبح البرلمان مجال لتأثر فئات جديدة ومصالح متضاربة أفرزت ردود فعل متباينة تجاه تحديد الدور الذي يجب على البرلمان لعبه بشكل سوسيو سياسي طبيعي في ظل غياب أدنى هامش ديمقراطي يعزز دوره، ويعيد له اعتباره وهويته القانونية (سلطة، هيئة أم جهاز؟) رغم أن البرلمان يملك إمكانيات كبيرة في:

1 - عملية الإصلاح السياسي.

2 - مأسسة المشاركة السياسية.

3 - توسيع قاعدة الشرعية.

4 - صنع السياسات العامة.

5 - تقوية البنية المؤسسية للنظام السياسي.

لكن مدخلات المنتظم السياسي في ضبط أداء الحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع (Gouvernance) مازالت تؤثر سلبا على مخرجات السلطة التشريعية إلى درجة أن بعض التشريعات الصادرة عن البرلمان لا تعبر عن رؤية البرلمان نفسه.

د- الأفاق:

في هذا الإطار يستوجب الأمر إعادة النظر في:

1- العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية،

2- مقارنة المعلومات والبيانات التي توفرها بعض الهيئات (بنوك، وزارات، مجالس)

للبرلمان بغرفتيه على غرار تقرير محافظ البنك المركزي الأخير أمام النواب،

3- بنية البرلمان مع تصاعد دور القطاع الخاص في التمثيل النيابي حيث ارتفعت

معدلات حضور رجال الأعمال في عضوية المؤسسة التشريعية⁽⁸⁾ دون أن يعبر ذلك عن تحول إيجابي في عمل البرلمان مع ما يتماشى والتحول الاقتصادي والقانونية الدولية نظرا لطبيعة ما يعرف بالبرجوازية الكسولة والتي لا تدفع عمليا نحو التنمية السياسية بل تعيق أحيانا طبيعة الاختصاص التشريعي للمجلس ولا تزيل المعوقات البنوية التي تعترضه.

في هذه الحالة فإن مفهوم خصوصية القانون الذي يسود في الأدبيات التشريعية نحو:

1 - تحديد مجال نشاط البرلمان كمؤسسة.

2 - التعامل معه كشبكة.

يصبح ليس ذا معنى في الواقع البرلماني نظرا لطبيعة القطاع الخاص الذي من

المفروض أن يمول من داخل غرفتي البرلمان مبدأ "الديمقراطية التشاركية" في أطرها النظرية المختلفة مما يوفر مناخا ملائما لدمقرطة النظام السياسي بشكل سلس ونمذجته.

إلى هنا يبدو أن ترسيخ دور البرلمان ك:

- 1 - مركز للتداول على السلطة.
 - 2 - الرقابة الفعلية على أعمال الحكومة.
 - 3 - صانع الانتقال الديمقراطي...، سيكون من أهم الإشكاليات التي تواجه التحليل العلمي على المدى المنظور، وتؤثر على فعالية النسق السياسي وقدرته على الاستجابة لمتطلبات البيئة الداخلية والخارجية.
- إن بناء دولة حديثة يعني توضيح الحدود الفاصلة بين مختلف المؤسسات حسب الاختصاصات والأدوار والحاجيات⁽⁹⁾ وليس حسب الدهنيات. وهو ما يتطلب توظيفاً جيداً لقدرات البرلمان حتى يعبر عن رضا الشعب وإرادته المجتمع في التحديث والتنمية من خلال مخرجات بديلة.
- إن التنمية البرلمانية تعرف تطورات جديدة نتيجة تبلور مفاهيم البرلمانية المحلية والبرلمانات الإقليمية والتي تتصل بمبادئ جديدة للحكم تأسس مبادئ:
- تفويض السلطة.
 - نقل السيادة.
 - إعادة توزيع الاختصاصات داخل مختلف مستويات الدولة المابعد وستفائية.
- ولعل أبرز أشكال هذا التغيير في أداء البرلمانات هو اجتماع 150 نائب من 15 بلد⁽¹⁰⁾ في مجلس الشيوخ الفرنسي للبحث في سبل تفعيل عمل النواب في مسائل ذات صلة بالرقابة البرلمانية والدبلوماسية البرلمانية وهي مسائل تنظيمية تعيد النظر حتى في مبدأ الهندسة الدستورية.
- ولعل السياق العام لهذه التحولات المفصلية يتصل مباشرة بإصلاح الأنظمة البرلمانية البيكاميرالية حيث تلعب غرفتي البرلمان أدوار مركزية جديدة ليس في:
- التشريع.
 - الرقابة.
 - التنظيم.
- بل أيضاً في مجالات:
- الدبلوماسية.
 - التنمية المحلية.
 - الخصوصية.
 - رسكلة مستوى "النيابة" حتى تصبح أكثر فعالية.

لقد أصبح للمدخل التنموي أهمية مركزية في تحقيق حزمة من الإصلاحات على مستوى هياكل الدولة وآليات الحكم أو ما يسمى بالجوهر السياسي، وعليه أصبح من الضروري أن يستجيب النسق البرلماني في الدول الانتقالية كالجزائر لمعايير تسيير وتنظيم عقلانية أقرب لمفاهيم التنمية المستدامة منها للقانون في ظل ما يعرف بالحكم الرشيد ومقاربات المؤسسات المالية الدولية وهو ما سيحدث أثرا في ماهية (essence) السلطة التشريعية وحتى في مستقبلها.

الخلاصة:

إن توضيح دور البرلمان رغم وجود 40 مادة في الدستور تحدد دوره مرتبط بتوضيح العديد من المفاهيم النظرية المستعصية على التحليل في واقع مؤسساتي لا يتيح فرصا كثيرة لتراكم نبي عليه تقديرات معينة وحتى تنبؤات محددة بقدر ما يعيد طرح إشكاليات جديدة - قديمة في مجال التشريع، الرقابة، الديمقراطية والتنمية. إنها أزمة حقيقية في مجال الدراسات البرلمانية في الجزائر لأنه مجال غير واضح في الأساس والسيطرة عليه في الحالة الجزائرية مازال يحتاج لوقت أطول يتوقف مداه على عامل الانتقال الديمقراطي.

الهوامش:

- 1- أونطوان الناشف، الخصخصة مفهوم جديد لفكرة الدولة، منشورات الحلبي، بيروت لبنان 2000، ص 12.
- 2- محمد الهادي الحسيني، الحروب الدائمة، الشروق اليومي، العدد 2644، الجزائر، ص 15.
- 3- د. طاهر بن خرف الله، النخب في الجزائر بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 29.
- 4- مقران آيت العربي، نظره على مجلس الأمة في نهاية العهد الأول، مجلة الفكر البرلماني، ديسمبر 2003، ص 65.
- 5- فادي اسماعيل، الديمقراطية في المنطقة العربية، المواقف الدولية والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 183.
- 6- سلوى شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، إشكالية نظرية المستقبل العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، العدد 249، نوفمبر 1999، ص 107-115.
- 7- www. OCDE. 2001. AU, « Principales évolutions récentes dans la gestion publiques », P 08.
- 8- أ.د نجوى إبراهيم، تحليل دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسات العامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2004، ص 228.

- أ. نورالصباح عكنوش من جامعة بسكرة
- 9- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 191، 1995، ص. 82.
- 10- www.Yahoo.Com, LA revue parlementaire. Fr. catherine laurent, P 3.